الشفافيةُ الإعلاميّةُ
اقتراحات لتطبيق مفهوم الشفافيّة الإعلاميّة عمليًا على نصوص نشرات الأخبار العربية وصورها

د. فايز شاهين

أستاذ مساعد في قسم الإعلام - جامعة الخليل-فلسطين

ملخـــص

تحاول هذه المقالة تقديم تعريف عملي للشفافية الإعلامية التي يتعيّن على وسائل الإعلام الالتزام بها حتّى تتصف فعلاً بالشفافية. فالشفافية ليست مجرد شعار يُرفع أو ادعاء يُدعى، بل هي واقع ملموس له وجه يسمح "للمواطن المطلع" بملاحظته وتلمُّسه، ويُمكّنه من بناء رأيه الخاص به ويساعده على الحكم على الوقائع الخبرية ومصادرها بأفضل صورة ممكنة.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن مفهوم الشفافية الإعلامية هو مفهوم عملي يساعد معدي التقارير والنشرات الإخبارية المصورة على جعل تقاريرهم ونشرات أخبارهم أكثر وضوحاً ومصداقية، ويخلق منها ما يشبه "الكتاب المفتوح" يقرأه كل مشاهد، بعيداً عن التعتيم والسرية والغموض. كما بيّنت الدراسة أن الشفافية الإعلامية بمفهومها الموضح هنا تقتضي أن تكون مصادر المعلومات الخبرية جلية واضحة، في النص وعلى الشاشة، وليس في النص فقط، ما يجعل الشفافية الإعلامية . ولأول مرة عربياً . مجسمة بالصوت والصورة.

ولم يعد . بعد عرض مفهوم الشفافية الإعلامية بهذا الفهم الجديد . مطلوب من الصحفي أن يكون "كامل الأوصاف" ؛ فلا يكشف عن أخطائه أو تقصيره في جلب المعلومات الخبرية خوفاً من الاتصاف بالإهمال وعدم المهنية، بل يكفيه الآن الكشف عن نقاط الضعف في جمع معلوماته بما يمليه الواقع حتى يبدو أقرب إلى واقع العمل الصحفي وأكثر مصداقية. كما لم يعد من الضروري نشر معلومات خبرية قطعية، فالواقع العملي والتنافسي صار يملي علينا إتباع "مبدأ النسبية الخبرية" عند غياب المعلومة الخبرية المؤكدة من دون الإنقاص من جودة الأخبار وحرفيتها . كذلك لم يعد المصدران الخبريان بنوعيهما : الرسمي وغير الرسمي بعيدين عن التقييم الموضوعي والمحاسبة الإعلامية، بل صار من الممكن إلصاقهما بأفعال ونعوت تزن مقدار مصداقية كل واحد منهما، بعيداً عن التجريح وإنقاص الحق، ما جعل المصادر الإخبارية أكثر مصداقية وقرباً إلى الواقع.

سيجد القارئ أن هذه المقالة تحتوي على الكثير من الاقتراحات العملية الخاصة بالعمل الإخباري اليومي، التي ستساعد الصحفي في عمله ليكون أقرب إلى واقع العمل الصحفي وأكثر مصداقية وحرفية.

المقدمة:

تطورت وسائل الإعلام العربية في العقدين الماضيين واكتسبت تأثيرًا مضطراً على الرأي العام العربي بسبب دخول تقنيات الاتصال المتطورة كالأقمار الصناعية وتطور بعض الأنظمة السياسية العربية.

فغالبية وسائل الإعلام العربية حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي كانت تحت السيطرة الكاملة للأنظمة العربية. المحطات الإعلامية الحكومية كانت ترزخ لعقود طويلة تحت رقابة الأجهزة الحكومية وبالكاد كان بثها يتخطّى حدود بلادها، إلا أنّ دخول تقنيات اتصال حديثة مثل الإنترنت واللاقط للقنوات الفضائية (الساتالايت) أسهمت في توسيع الأفق الإعلامي للمشاهد العربي محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. لقد مكّن التلفزيون الفضائي المشاهد العربي من الاندماج مع القضايا العربية والعالمية المحيطة به وساعده على تجاوز الرقابة السلطوية على المعلومات.

مع وصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر إلى سدة الحكم في عام ١٩٩٥، عمل على استبدال نظام إعلام بلاده من "نظام إعلامي موالٍ" للحاكم وأسرته الحاكمة، إلى "نظام إعلامي تعددي"[١] تتشارك وتتفاعل فيه جهات مختلفة وآراء مختلفة، فلغى وزارة الإعلام وأطلق عام ١٩٩٦ قناة إخبارية متخصصة تحت اسم "الجزيرة". فسّر رئيس شبكة الجزيرة السّابق الشيخ حمد بن تامر آل ثاني سبب إلغاء وزارة الإعلام في بلاده بهذه الكلمات:

"The Ministry of Information ... is the Ministry that controls the news media, be it television, radio or information...We don't see that a Ministry of Information has any positive role to play in future media projects." [٢٣]

لم يتوقّع أحد في تلك الفترة تأثير هذه الخطوة على عالم الإعلام في الوطن العربي، كما نشاهده نحن اليوم، ففي الخمسة عشر عامًا الماضية شهد الفضاء الإعلامي العربي تحولاً جذريًّا مرافقًا لأحداث سياسية وعسكرية كبرى في المنطقة العربية. فالانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ وهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما تبعها من حروب في أفغانستان عام ٢٠٠١ وفي العراق عام ٢٠٠٣، واندلاع ثورات الربيع العربي، والدور الكبير الذي اضطلعت به قناة الجزيرة في تغطية هذ الأحداث من وجهة نظر الشعوب العربية، وليس من وجهة نظر الأنظمة الحاكمة، دفع بعض الأنظمة العربية

والأجنبية إلى إنشاء محطات تلفزيونية إخبارية عديدة لإبراز وجهات نظرها الخاصة بالأحداث السياسية والدموية في المنطقة العربية: ففي عام ٢٠٠٢ بدأت قناة الدويتشه فيله الألمانية بثها من برلين، وقناة "العربية" السعودية عام ٢٠٠٣ (القناة تبث برامجها من دولة الإمارات العربية المتحدة)، وقناة "العالم" الإخبارية الإيرانية عام ٢٠٠٣، وقناة "الحرة" الأمريكية عام ٢٠٠٤ (تبث برامجها من الولايات المتحدة الأمريكية)، وقناة "الإخبارية" السعودية ٢٠٠٤، وقناة "فرنسا ٢٤" الفرنسية عام ٢٠٠٦، و"روسيا اليوم" (RT) الروسية عام ٢٠٠٧، وقناة "BBC" البريطانية عام ٢٠٠٨، و قناة CCTV International Arabic الصينية عام ٢٠٠٩، وقناة "العربية الحدث" السعودية عام ٢٠١٢، وقناة سكاي نيوز الإماراتية/البريطانية عام ٢٠١٢، وقناة CBC Extra المصرية ٢٠١٤، وقناة "العرب" الإخبارية السعودية عام ٢٠١٥ (تبث برامجها من مملكة البحرين) وغيرها من القنوات الإخبارية.

لاشك في أن زيادة أعداد المحطات الإخبارية بهذا الاضطراد المستمر يعكس تباين مصالح دول العالم واختلاف وجهات نظرها حول القضايا العربية بصورة خاصة، والعالمية بصورة عامة، كما يعكس رغبتها الشديدة في التأثير في الرأي العام العربي بما تمليه مصالحها الخاصة.

هذه الرغبة الجامحة في التأثير على الرأي العام العربي جرّ معه آثارًا جانبية على مضامين الأخبار وطرق عرضها، فأصبح المشاهد العربي يرى تناقضًا واضحًا في المعالجة الإخبارية لكثير من الأحداث والقضايا الإعلامية، ما جعله يقع في حيرة، لم يعد معها يعرف ما يُصدّق وما يُكذّب. ومن هنا جاءت الضرورة العلمية الملحة إلى ما يمكن تسميته بـ"غربلة" هذه القنوات وفق أسس علمية مدروسة توزن بها. ومن أهم ما يجب التركيز عليه في هذا المجال هو وضع تعريفات محددة ومفصلة لمعايير الجودة الإخبارية، يعتمد عليها الدارسون والمتطلعون إلى معرفة الحقائق الإخبارية في تقييم عمل الصحفيين في نشرات أخبارهم التلفزيونية ومن ثم قنواتهم الإخبارية.

تلقي هذه المقالة الضّوء على أحد أهم عناصر الجودة الاحترافية والمبادئ الأخلاقية والمهنية في العمل الصحفي والإعلامي، ألا هو مبدأ "الشفافية الإعلامية". فما المقصود بالشفافية الإعلامية؟ وما عناصرها؟ وكيف يمكن تطبيقها على النصوص والصور الإخبارية وتجسيدها على الشاشة؟ هذه الأسئلة وغيرها تحاول هذه المقالة الإجابة عنها.

اعتمدت هذه المقالة على منهاج البحث العلمي الاستنباطي لاستخراج العناصر الأساسية لمبدأ الشفافية من خلال تحليل عدد كبير من التقارير الإخبارية المصورة تبلغ مدتها الزمنية الإجمالية حوالي الأربع مئة ساعة، اختير بعض هذه التقارير عشوائيًّا لتشكل بمجملها أمثلة عملية لهذه الدراسة بعد تفريغ نصوصها وصورها. وتعود مجموعة التقارير الإخبارية التي جرى أرشفتها إلى الفترة الواقعة بين من عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٥.

لقد حرصتُ أن تكون هذه المقالة معتمدة بالأساس على المصادر العلمية الألمانية لتبيان كيفية معالجة المدرسة الجرمانية لموضوع الشفافية الإعلامية. وسيتعرف القارئ على خلاصات أفكار بعض الباحثين الألمان والسويسريين في مجال الشفافية الإعلامية في متن هذه المقالة. المقالة فيها العديد من الأمثلة التي توضح الأخطاء التي يقع فيها بعض المحررين والمراسلين الإخباريين عند تجنبهم الالتزام بمبدأ الشفافية خلال صياغتهم لنصوصهم الإخبارية، ولم تكتف بسرد المفاهيم العلمية والتحليلات النظرية فقط.

الهدف الرئيس من هذه المقالة هو محاولة وضع تعريف عملي محدد للشفافية الإعلامية ولفت النظر إلى الأخطاء ونقاط الضعف الموجودة في أسلوب الكتابة الإخبارية في الوطن العربي الخاص بموضوع الشفافية وتقديم اقتراحات لتجنبها.

مفهوم "الشفافية الإعلامية":

تعني الشفافية في اللغة: قابلية الجسم لإظهار ما وراءه، ويستعار لفظ الشفافية للشخص الذي يُظهر ما يُبطن، فيقال له: رجل ذو شفافية. ومعنى اشتفّ الأمر أي بحثه بتقصٍّ. ويقال حاول المحقق أن يشتف الحقيقة، أي يعرفها[٤]. إذن، فالشفافية تعني الصدق قولاً وفعلاً بعيدًا عن التعتيم والسرية والغموض. وهي تُعدّ أحد أهمّ مبادئ الحكم الرشيد، كونها السلاح الأول لمحاربة الفساد السياسي والمالي للدول. " فغياب الشفافية هو الذي يفتح الباب على مصراعيه لعقد صفقات الفساد من تحت الترابيزة (يعني في الخفاء) أما مع وجود الشفافية فإنه يصعب حينها إساءة استخدام السلطة لصالح فئة تعمل في الخفاء."[٥]

هذا ما تعنية الشفافية خارج عالم الإعلام، فما المقصود بالشفافية الإعلامية؟ المصادر الإعلامية لا تتحدث بالتفصيل عن الشفافية الإعلامية، بل توردها ضمن مصطلحات عامة مثل الموضوعية والحيادية والنزاهة. وهي مصطلحات تحتاج نفسها إلى تعريفات محددة

وشرح وتوضيح.[٦] بعد التمعّن في عدد كبير من نصوص نشرات الأخبار وصورها والمقارنة بينها اتضح أنّ الشفافية الإعلامية لا يمكن اختزالها بتعريف مختزل كالصدق والأمانة في التعاطي مع الحقائق الخبرية، بل تتعداه إلى مجموعة من العناصر، التي يمكن في مجموعها أن تشكّل تعريفًا شاملاً لمبدأ الشفافية الإعلامية، الشفافية الإعلامية ـ كما اتضحت لي ـ تعني عدة أمور:

- الكشف عن مصادر المعلومات الخبرية.
- الكشف عن كيفية الحصول على المعلومات ومناسبتها.
- الكشف عن نقاط الضعف في جمع المعلومات.
- تقييم مدى صدقية المصادر.
- اتباع مبدأ النسبية عند غياب المعلومة المؤكدة.
- الكشف عن الجهة المنتجة للرسالة الإعلامية.
- تجسيد مصادر المادة المصورة ودرجة آنيتها على الشاشة.

الكشف عن مصادر المعلومات الخبرية:

من طبيعة النص الصحفي أنه نص تناصي Intertextuality، أي أنه يعتمد في معظمه على كلام وتصريحات ومعلومات من أناس آخرين؛ لهذا مطلوب من الصحفي الكشف عن مصادر معلوماته قدر المستطاع حتى يتمكن المتلقي من تقييم صدقية هذه المصادر، ويأخذ موقفًا مما تقوله وتصرّح به ويبني رأيه الخاص به بناء على ذلك. نشرة الأخبار تتكون من مصادر نصّية وصورية مختلفة، معظمها يأتي من وكالات الأنباء المحلية والعالمية، وكذلك من المصادر الخاصة بالمحطة نفسها، مثل مشاهدات المراسل الصحفي نفسه والصور التي يلتقطها فريق عمله في الميدان. ومن المصادر الخبرية الأخرى مثل شخصيات سياسية ومسؤولة وخبراء وشهود عيان، ومؤسسات حكومية وغير حكومية، وأحزاب سياسية وجمعيات، وهي مصادر تعبّر عن مواقفها وآرائها حول القضايا العامة في وسائل الإعلام. كذلك يمكن أن تكون وسائل الإعلام الأخرى مصدرًا للأخبار مثل الصحف اليومية والمجلات السياسية والبرامج التلفزيونية وغيرها. الوظيفة الأساسية المتوخاة من ذكر مصدر المعلومات الخبرية في وسائل الإعلام المختلفة هو عدم تحمّل الصحفي ومحطته مسؤولية هذه المعلومات.

الأبحاث الإعلامية تظهر باستمرار أن نشرات الأخبار لا تذكر مصادر معلوماتها إلا في حالات خاصة. وغالبًا ما تكون المصادر غير دقيقة، أي أنها لا تسمي مصادرها بوضوح.[٧]

إن كشف وسائل الإعلام عن مصادر معلوماتها جزء لا يتجزأ من كفاءتها المهنية، ويعزز من مصداقيتها. يقول زيغفريد فايشنبيرغ Siegfried Weischenberg في كتابه "كتابة الأخبار" ما يلي:

"أن نتوقع من وسائل الإعلام الكشف عن الحقائق كما هي، هو ادعاء غير واقعي. ما نستطيع أن نطلبه منها هو الدقة العالية وشفافية السياق الإخباري. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مصدر المعلومات. إذ يجب توفر إمكانية للتحقق من صحة المعلومات في وسائل الإعلام. وحتى في بعض الحالات قد يكون من الضروري إطلاع القراء / المستمعين / المشاهدين على كيفية نشوء المعلومة بالضبط، حتى يستطيع تكوين صورته الخاصة عن مصداقيتها. يجب على الصحفي ذكر مصدر معلوماته دائمًا، إذا لم يتمكن هو من التحقق من الحدث بنفسه. الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو ذكر الحقائق المعروفة عمومًا (مثل حالة طقس يوم أمس، واسم عاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية!)".[٨]

مسألة ذكر مصادر المعلومات على كلّ الأحوال - كما يطالب بها زيغفريد فايشنبيرغ - من المسائل الخلافية بين الباحثين الإعلاميين. فمتى يجب على الصّحفي ذكر مصادر معلوماته بالتحديد؟ وما تأثير عدم الإفصاح الصريح عن مصدر المعلومة الخبرية على صدقية النشرة الإخبارية؟

بعض الباحثين لا يرى غضاضة في عدم ذكر مصدر المعلومة الخبرية إن كانت من مصادر صحفية معروفة ودارجة، مثل وكالات الأنباء العالمية ومراسلي المحطة.[٩] الحالة الوحيدة التي يمكن فيها ذكر هذه المصادر صراحة في نشرة الأخبار تكون عندما تستفرد المحطة التلفزيونية نفسها أو وكالة أنباء عالمية واحدة بخبر مميز أو صور مميزة وحصرية. عندها يمكن للمحطة الإشارة صراحة إلى حصرية هذه المعلومات الخبرية، النصية أو المصورة، الخاصة بها فتكتب على شاشتها: (صور خاصة بالجزيرة مثلاً) أو اسم وكالة الأنباء العالمية (وكالة رويترز: ...).

(صور خاصة بالجزيرة كما ظهرت في نشرة الأخبار ٠٣.١٢.٢٠١٤)

بعض الباحثين[١٠] حددوا ثلاث وضعيات لا بد للصحفي من ذكر مصدر معلوماته فيها. من هؤلاء الباحثين البروفسور السويسري الأصل يورغ هويزرمان Juerg Häusermann أستاذ علوم الإعلام (Medienwissenschaften) والرئيس الحالي لمعهد الإعلام في جامعة توبنغن الألمانية. وسأقوم بتوضيح هذه الوضعيات الثلاث في الورقات التالية:

في حال تضارب مصادر الأنباء وتعددها:

عادة ما تواجه الصحفيين حالة من عدم اليقين تسببها ضبابية المعلومات الخبرية وتضاربها. يحدث هذا عندما تعطي مصادر مختلفة معلومات متضاربة عن حدث بعينه، فلا يستطيع محررو نشرة الأخبار تحديد الصحيح منها، وعندها لا يبقى أمامهم سوى ذكر مصادر الأخبار والمعلومات الخبرية المتضاربة لها. إنّ الكشف عن المعلومات المتضاربة يعني أن الصحفي يتحرى الصدق، ويترك للمشاهد حرية الاختيار بين المعلومات، فلا يكتفي بذكر مصدر واحد للمعلومات ويعرضه بوصفه حقيقة مُسلّم بها.

من أمثلة ذلك ما بثته قناة الجزيرة الإخبارية في ٢٠.١٢.٢٠١٤ عن تضارب الأنباء بشأن معارك مدينة سنجار في العراق بين مقاتلي (تنظيم الدولة الإسلامية) والبشمركة الكردية. ففي هذا التقرير كشفت الجزيرة عن تضارب المعلومات بين مصادر كردية ومصادر من (تنظيم الدولة) حول ما يجري من معارك في مدينة سنجار العراقية وحولها: (**مصادر كردية أبلغت مصادر إعلامية...**) ، (**لكن مصادر في تنظيم الدولة نفت للجزيرة...**). من الواضح هنا أنّ قناة الجزيرة لم تكتف بالمصادر الرسمية الكردية كما وردت في وسائل الإعلام، بل بادرت إلى التأكد من صحتها بنفسها عبر الاتصال بمصادر أخرى في (تنظيم الدولة)، والتي بدورها أعطت صورة مغايرة لما أدلت به المصادر الكردية.

حالة البحث عن حقيقة ما يجري في سنجار يكشف أن الجزيرة لم يكن لها مراسل ميداني مطلع مباشرة عمّا يجري هناك، مما دفعها للاتصال بمصادر في (تنظيم الدولة).

تطرق التقرير أيضًا إلى حالة ثانية من التضارب في المعلومات بين مصادر أمريكية وشهود عيان: (**وكما تضاربت المعلومات حول ما يجري في شمال العراق، تضاربت كذلك حول ما جرى في ناحية البغدادي غرب العراق. نفى الأمريكان أي مشاركة برية لقواتهم...)، (وهو أمر كان قد أكده شهود عيان في المنطقة.).** الكشف عن تضارب الأنباء حول مشاركة الأمريكيين بالمعارك في ناحية البغدادي مع أقوال شهود عيان في المنطقة أكدت ذلك، يبيّن مرة أخرى حرص الجزيرة على عدم اتباع تغطية إعلامية أحادية الجانب، بل تسعى إلى كشف الحقيقة قدر المستطاع. الانطباع الذي يتكون لدى المشاهد من حالتي التضارب المذكورتين أعلاه، أن المصادر الكردية والأمريكية قد تكون غير صحيحة. فقد ساعدت الإشارة إلى تضارب الأنباء وذكر مصادر أخرى مغايرة لها على تكوين صورة متوازنة للمعلومات، وخلق نوعٍ من الشك بإفادات المصادر الرسمية الكردية والأمريكية، وخفف من قطعيتها. هذا الانطباع ما كان لينشأ بهذه الصورة لو اكتفت الجزيرة بذكر المصادر الكردية والأمريكية.

نص تقرير قناة الجزيرة:"تضارب الأنباء بشأن معارك مدينة سنجار" ٢٠.١٢.٢٠١٥[11]

(صوت إطلاق نار) **تضاربت الأنباء حول ما يجري في مدينة سنجار** على بُعد نحو تسعين كيلومترًا غرب الموصل.
مصادر كردية أبلغت مصادر إعلامية أن قوات البشمركة برفقة مستشارين عسكريين أمريكيين وبغطاء جوي من طائرات التحالف، فكت حصار تنظيم الدولة الإسلامية بجبل سنجار، وأن اشتباكات عنيفة تجري داخل المدينة بين مقاتلي تنظيم الدولة وقوات من البشمركة مدعومة بمقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي ومقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردية السورية.
لكن مصادر في تنظيم الدولة نفت للجزيرة دخول البشمركة والقوات المرافقة لها إلى سنجار، وأكدت أن المعارك تجري خارج المدينة.
وكما تضاربت المعلومات حول ما يجري في شمال العراق، تضاربت كذلك حول ما جرى في ناحية البغدادي غرب العراق.
نفى الأمريكان أي مشاركة برية لقواتهم المتمركزة في قاعدة الأسد قرب ناحية البغدادي في صد هجوم عنيف شنه مسلحو تنظيم الدولة على الناحية، **وهو أمر كان قد أكده شهود عيان في المنطقة.**
لم يتمكن مسلحو تنظيم الدولة من السيطرة على البغدادي، لكنهم فرضوا سيطرتهم على منطقة جُبّة وقرى أخرى إلى الغرب منها.
وتتحدث مصادر في القوات الحكومية عن عشرات القتلى والجرحى في صفوف الطرفين.
في محافظة صلاح الدين سيطر مسلحو تنظيم الدولة على قرية القعيفة إلى الشرق من الضلوعية جنوب سامراء، ليقطعوا بذلك طريق الإمداد الرئيس لقوات الجيش والصحوات المتحصنة في الجزء الجنوبي من الضلوعية منذ أكثر من ثلاثة أشهر.
وتفيد الأنباء الواردة من بيجي أن قوة كبيرة من الجيش وميلشيات الحشد الشعبي تكبدت خسائر خلال محاولتها اقتحام المدينة التي استعاد مسلحو تنظيم الدولة السيطرة عليها خلال الأيام الماضية.

في حال وجود معلومات خبرية مرتبطة بمصالح معينة:

الربط بين الحقائق الإعلامية ومصالح المصدر الكاشف عنها يمكن فهمه أكثر، ليس فقط عبر الإشارة إلى اسمه صراحة فحسب، بل إلى مسماه الوظيفي ومركزه الاجتماعي ورابطة مصالحه الفئوية أيضًا. فعلى الرغم من النقاط الإيجابية الواردة في تقرير الجزيرة السابق، إلا إن هناك نقاطًا سلبية في طريقة معالجة التقرير لمصادر المعلومات فيه؛ فالتقرير لا يذكر صراحة أسماء المصادر ولا صفاتهم الوظيفية ولا الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي ينتمون إليها ولا طبيعة وسائل الإعلام التي كانت مصدرًا لمعلوماته. فالأسئلة المطروحة هنا هي: ما أسماء المصادر الكردية وصفاتها الوظيفية؟ وما أسماء الوسائل الإعلامية التي نقلت عنهم وطبيعتها؟ وما أسماء المصادر الإعلامية لتنظيم الدولة التي نقلت عنها الجزيرة؟ وكذلك ما الجهة الأمريكية التي نفت مشاركة قواتها في المعارك؟ ومَنْ هم شهود العيان الذين أكدوا عكس ذلك؟ عدم كشف التقرير عن أسماء وصفات مصادر معلوماته يخلق نوعًا من الضبابية والشّك لدى المشاهد بالمعلومات الواردة فيه.

الكتب العلمية المتخصّصة في دراسة مصداقية وسائل الإعلام تتحدث عن ضرورة عدم الاكتفاء بذكر المعلومات الخبرية التي توردها المصادر المختلفة فحسب، بل لا بد من إراد معلومات كافية عن مصادر المعلومات نفسها. وإن الحاجة إلى معرفة معلومات أكثر عن مصدر المعلومة ينبع من حقيقة واضحة مفادها:

"أنه ليس هناك سوى جزء صغير جدًّا من معارفنا الحالية والسابقة مرتكزة على تجاربنا الشّخصيّة. فالجزء الأكبر من معرفتنا غير ناتج من تجاربنا الشّخصيّة، بل حصلنا عليه من تجارب إخواننا من البشر؛ من معاصرينا أو من أسلافنا الذين نقلوا لنا هذه المعرفة. ونحن نريد تسمية هذا النوع من المعرفة بالمعرفة المستمدة من المجتمع".[١٢]

هذا النوع من المعلومات (المعلومات التي توضّح طبيعة مصدر المعلومات وصفتها) لا يفيد جميع المتلقين للمعلومات الخبرية، بل يفيد من تصفه المصادر العلمية بـ"المواطن المطلع" (وهو وصف مختصر للمواطن الراغب بالاطّلاع الجيد على الأحداث والقضايا الإعلامية). هذا النوع من المواطنين يختلف عن "المواطن الخبير" الذي تقتصر معرفته على مجال محدد من مجالات المعرفة، والذي يبني وجهة نظره وأحكامه بناء على مزاعم ثابتة. كما يختلف عن "المواطن العادي" (رجل الشارع) الذي يملك معرفة بسيطة ومتواضعة "تخبره كيف

يمكنه تحقيق نتائج نموذجية من خلال استخدام وسائل بسيطة في أوضاع طبيعية".[١٣] والذي يحكم على جميع الأمور وفقاً لما تمليه عليه مشاعره وأهواؤه الشخصية. ويقع تصنيف "المواطن المطلع" بين هذين الصنفين من المواطنين ويمكن تحديد طبيعته وصفاته بما يلي:

"فهو من جهة لا يملك المعرفة التي يتمتع بها الخبير ولا يسعى لها، ومن جهة أخرى لا يكتفي بالغموض الناتج عن المعرفة المجردة، ولا بعدم عقلانية أهوائه وعواطفه غير المستقرة. فالاطلاع الجيد يعني بالنسبة له: الوصول إلى آراء عقلانية ومعللة، تزيده معرفة (...)".[١٤]

ولكي يصل "المواطن الراغب بالاطلاع الجيد" إلى "آراء عقلانية ومعللة" فهو بحاجة إلى معلومات. ولكن من أين له أن يعرف أيّ من هذه المعلومات صحيحة وموثوق بها، طالما تنقصه معرفة الخبير المتخصص ومهاراته، التي تعد ضرورية لعملية تصنيف المعلومات وإصدار الأحكام؟ الجواب هو: "يجب عليه جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن أصول الحقائق الآنية ومصادرها"[١٥]. بكلمات أخرى "المواطن المطلع" يعتمد بداية وقبل شيء على المعلومات التي توضّح المعلومات:

"للمصادقة على المعلومات (للحكم على صدقية المعلومات) الواقعية والملموسة، يحتاج المرء إلى معلومات عن هوية الشخص وأصله وكفاءته ووظيفته بحيث يخبر عن معلوماته بخصوص الموضوع المعني، كما يحتاج المرء أيضًا إلى معلومات عن "مركزه الاجتماعي"، أي المعلومات التي تبين الفئة التي ينتمي إليها وقيمة مركزه ورابطة مصالحه المشتركة".[١٦]

يقدم شوتس Schütz أربعة أصناف من المصادر المصنفة تحت معايير لها علاقة مباشرة بالشفافية الموصلة للمصداقية. وهذه الأصناف هي[١٧]:

١. شاهد العيان. (وهو الشّخص الذي كان شاهدًا على الحدث حين وقوعه)
٢. المطّلع على الحدث (مصدر قريب من اتخاذ القرارات والأحداث)
٣. المحلل (مثل المحلل السياسيّ، أو الخبير العسكريّ)
٤. المُعلّق (أو المصرّح السياسي والذي غالبًا ما يكون من رجال السياسة وأصحاب النفوذ، وهو الشخص الذي يدلي بتعليق شفوي أو مكتوب حول قضية أو حدث ما)

ما يميز هذه الأصناف بعضها عن بعض أمران رئيسان:

١. مقدار قربها وبعدها عن مصدر المعلومة محط الجدل الإعلامي: فكل من "شاهد العيان" و"المطلع" يستمدان أقوالهما من تجاربهما المباشرة. في حين أن "المحلل" و"المعلّق" (المصرّح) على العكس منهما يعللان آراءهما وتصريحاتهما بناء على مصادر معلوماتية أخرى. أي أن "شاهد العيان" و"المطلع" يتمتعان بقدرات ومهارات معرفية واطلاع أكبر وأقرب إلى الأحداث، من "المحلل" و"المعلّق".

٢. مقدار تطابق هذه الأصناف مع نظام اهتمامات ومصالح المتلقين للرسالة الإعلامية: فـ"شاهد العيان" و"المحلل" لديهما نظام اهتمامات ومصالح مشتركة تتناسب مع اهتمامات ومصالح المتلقين للرسالة الإعلامية أو تشبهها. في حين أنّ "المطّلع" و"المعلّق" يعتمدان على نظم اهتمامات ومصالح مختلفة ولهما رابطة مصالح مختلفة. وهذا يعني أنّ هناك تشابهًا في اهتمامات كل من "شاهد العيان" و"المحلل" من جهة، والمتلقي من جهة أخرى، في حين أنّ اهتمامات كل من "المطّلع" و"المعلّق" مغايرة وهي ليست بالضرورة مشابهة لاهتمامات المتلقي أيضًا.

الذي يميز مصداقية "المطلع" و"المعلّق": هو أنّ الثقة "بالمطلع" نابعة من افتراضية أنه يعرف أكثر منّي فيما لو أني راقبت الحدث نفسه عن بُعد، وذلك لأن المطلع عايش الحدث بنفسه عن قرب وبظروف فريدة من نوعها، وهو يعرف المقاصد والمعاني الداخلية للحدث. أما "المعلّق" فإنني أثق به عندما تتوفر لديّ إمكانية الحصول على معرفة واضحة ودقيقة عن نظام اهتماماته ومصالحه المشتركة.

إذن"المواطن المطلع" يعتمد في فهم المعلومات الخبرية والربط بينها والحكم عليها على مدى قرب المعلومات وبُعدها من المصدر وكذلك من طبيعة مركزه الاجتماعي. وهذه المعلومات التي تزيد من ثقة المصدر هي في الوقت ذاته حاسمة في قضية منح المواطن معلومة حقيقية معينة الثقة والدقة والمصداقية أم لا. لهذا يقول Hans Wagner ما نصه:

"بغضّ النظر عن وفرة المعلومات الواقعية البحتة ومدى صحتها ومدى درجة دقتها وتفاصيلها، فإنها ليست كافية لضمان المعلومات الجيدة للمواطن، إذا تم تجريد كل هذه المعلومات الواقعية من إرشادات التوجيه الاجتماعية، أي من المعلومات التي تزيد الثقة بالمصدر، والتي تملك القدرة على جعل المعلومات مقبولة أم غير مقبولة."[١٨]

لذا يمكن القول: إنّ عدم اهتمام مُعدّ التقرير الإخباري بالكشف صراحة عن أسماء مصادره أو صفاتها يُضعف من مصداقيته ومن ثَم من مصداقية المحطة التي يعمل بها، كما لا تساعد عملية الكشف عنها "المواطن المطلع" على بناء رأيه الخاص حول ماهية الخبر الإعلامي المعالج في التقرير.

فإذا أسقطنا الخلاصات النظرية هذه على التقرير الإخباري السابق، يتبين لنا ضرورة الكشف عن ماهية المصادر الكردية الرسمية التي أدلت بمعلوماتها لوسائل إعلام محلية، وكذلك المصادر الأمريكية. فهذه المصادر هي المطلوب تحديدها بالضبط كونها "مصادر مُعلّقة" لا يُثق بها إلا إن كُشف عن نظام اهتماماتها ومصالحها المشتركة، حتى يمكن تحديد الفئة التي تنتمي إليها. أما المصادر الأخرى مثل مصادر (تنظيم الدولة) والتي هي هنا تأخذ دور "المطلع" عن قرب على الأحداث، وكذلك شهود العيان الذين يأخذون دور "شاهد العيان" ـ وفق تقسيم شوتس Schütz ـ فهي ليست مطلوبة الكشف عنها بدرجة المطالبة بالكشف عن المصادر "المعلقة"، إذ إنّ مجرد قرب مصادر "المطلع" و"شاهد العيان" من الأحداث تعطيها مصداقية أكبر، كما أنّ الضرورات الأمنية تقتضي المحافظة على سرية المصادر "المطلعة" و"شاهدة العيان" لقربها المباشر من الأحداث، أكثر من المصادر "المعلقة" البعيدة عن الأحداث، التي تستقي معلوماتها من مصادر أخرى، وليس من الاطلاع المباشر على الأحداث.

في حال كون الإشارة إلى المصدر في حدّ ذاتها لها قيمة خبرية:

بعض المصادر البشرية ومصادر وسائل الإعلام تكسب مع الزمن مصداقية خاصة لدى المتلقي. هذه المصداقية تؤدي دورًا مهمًّا عند بحث المتلقي عن المعلومات الخبرية؛ فهي التي تساعد المتلقي على اختيار الوسيلة الإعلامية التي يريدها ويستقي منها معلوماته. فقط عندما يعتبر المتلقي للرسالة الإعلامية الوسيلة الإعلامية موثوق بها وجودتها أفضل من غيرها يعمد إلى اختيارها. أما إن حكم عليها بعدم المصداقية وبقلة جودتها عندها من المرجح ألّا يعود إلى اختيارها مرة أخرى.

وكذلك بعض وسائل الإعلام تكسب ثقة وسائل إعلام أخرى، فتصبح ذات قيمة خبرية لدى الوسيلة الإعلامية هذه. هذه الثقة ليست نابعة من حدث طارئ، بل مبنية على تجربة طويلة، حافظت فيها الوسيلة الإعلامية على مصداقيتها لدى وسائل إلاعلام أخرى، فأصبحت مصدرًا إعلاميًّا ذا قيمة بالنسبة لها، فتقتبس منها ما شاءت. ومن أمثلة ذلك

الصحف والمجلات العريقة والمعروفة برصانتها وتحقيقاتها المثيرة للجدل، مثل صحيفة نيويورك تايمز وواشنطن بوست الأمريكيتين ومجلة دير شبيغل الألمانية. هذه الأخيرة نشرت تحقيقاً في ١٦.١٠.٢٠١٥ اتهمت فيه ألمانيا شراء استضافة مونديال ٢٠٠٦. هذا التحقيق أعادت قناة الجزيرة نشر مضمونه في نشرات أخبارها وموقعها الإلكتروني بعد أن أثار جدلاً واسعًا في ألمانيا والوسط الرياضي العالمي.

ذكرت مجلة "**دير شبيغل**" أن ألمانيا دفعت رشى للفوز بحق استضافة مونديال ٢٠٠٦، لكن الاتحاد الألماني لكرة القدم نفى أي دلائل على وجود مخالفات في فوزه باستضافة البطولة.

ووفق **تقرير نشرته المجلة الألمانية** على موقعها على الإنترنت الجمعة، أنشأت اللجنة المنظمة حسابًا سريًّا، حول إليه نحو ١٠.٣ ملايين فرنك سويسري (ما يعادل ١٠.٨ ملايين دولار) من قبل الرئيس الراحل لمجموعة "أديداس" للتجهيزات الرياضية روبرت لويس درايفوس.

وقالت دير شبيغل أيضًا إن درايفوس أقرض اللجنة الألمانية سرًّا هذا المبلغ قبل إعلان قرار استضافة ألمانيا كأس العالم يوم ٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٠، مشيرة إلى أن درايفوس –الذي توفي في ٢٠٠٩– طالب باستعادة المبلغ الذي بات وقتها يناهز ٦.٧ ملايين يورو قبل عام ونصف العام من بدء البطولة.

وأضافت المجلة أنّ المبلغ استخدم للحصول على أصوات أربعة أعضاء عن آسيا من بين الأعضاء الـ٢٤ بالمكتب التنفيذي للاتحاد الدولي لكرة القدم) فيفا) قبل الإعلان عام ٢٠٠٠ عن فوز ألمانيا بحق استضافة المونديال.

وانضم الأعضاء الآسيويون الأربعة مع نظرائهم الأوروبيين الذي صوتوا لألمانيا التي فازت بـ١٢ صوتا مقابل ١١ لجنوب أفريقيا بعدما امتنع شارل ديمبسي من نيوزيلندا عن التصويت[١٩].

ما كانت وسائل الإعلام لتقتبس من تحقيق مجلة دير شبيغل الألمانية إلا بعد أن أصبح اسم هذه الأخيرة بحد ذاته ذا قيمة خبرية موثوق فيه. ولكن لأي جهة يعد هذه المصدر موثوقًا به، هل لقناة الجزيرة أم للمتلقي؟ من الواضح هنا أنه معروف كمصدر موثوق به من قبل قناة الجزيرة، كذلك من قبل الوكالات الأنباء التي نقلت عن مجلة دير شبيغل الألمانية. لكن المتلقي يفهم من لجوء قناة الجزيرة إلى مجلة دير شبيغل أنّ هذه الأخيرة محط ثقة، وأنّ مجرد ذكر اسمها صراحة يعد بحد ذاته ذا قيمة خبرية، أو أنّ قناة الجزيرة أرادت من ذكر اسم المجلة صراحة أن تنقل ما تعرفه عن مكانة هذه المجلة من أجندتها إلى أجندة المتلقي ليعتبرها أيضًا محط ثقة مثلها، هذا إن آمنا بنظرية ترتيب الأولويات Agenda Setting[٢٠].

الكشف عن كيفية الحصول على المعلومات ومناسبتها:

مبدأ الشفافية ينطبق أيضًا على الوضعية التي أُلقي فيها الخطاب أو أُعلن فيها البيان أو أُدلي فيها التصريح الصحفي. فبعض الصحفيين لا يذكر في رسالته الإخبارية أنّ التصريحات المقتبسة في تقريره قد أُدلي بها في مؤتمر صحفي أو اقتبسها من بيان منشور أو صحيفة مثلاً.

مثال (١):

جزء من نص لتقرير إخباري أعدته مراسلة الجزيرة في فلسطين شرين أبو عقلة في ٢٢.٠٧.٢٠٠٥[٢١]	
النص	الصور المرافقة كما ظهرت في التقرير المصور
رايس أعادت التأكيد على ضرورة الانتقال لتنفيذ خارطة الطريق بعد الانتهاء من خطة الانسحاب، دون أن تغفل دعوة السلطة الفلسطينية لمحاربة حركتي حماس والجهاد الإسلامي. (....) إسرائيل وخلال المباحثات حصلت على تعهد لتقديم دعم أمريكي مادي لتنفيذ الانسحاب من غزة وتطوير منطقتي النقب والجليل، كما حصلت على وعود أمريكية بالعمل على عقد مؤتمر إقليمي من شأنه دفع العلاقات مع الدول العربية والخليجية وشمال إفريقيا. لكن اقتراب موعد تنفيذ خطة الانسحاب دون التوصل إلى تفاهمات حول مستقبل الحدود والمعابر وغيرها من القضايا التي تتعلق بمستقبل القطاع ما زالت تقلق الجانب الفلسطيني، وهو ما يتوقع بحثه السبت مع وزيرة الخارجية في رام الله.	

في هذا المثال لم تذكر مراسلة قناة الجزيرة في فلسطين شرين أبو عقلة في نصها أن تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس جاءت في مؤتمر صحفي عقد مع وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك سيلفان شالوم، رغم أنها بثت صورًا للمؤتمر الصحفي تجمع بين الاثنين معًا. بل إنها لم تذكر أبداً في التقرير أنّ المحادثات الأمريكية جرت مع وزير الخارجية الإسرائيلي.

مثال (٢):

خبر نشر في الموقع الإلكتروني لقناة العربية في ١٥.١٠.٢٠١٥ [٢٢]
كشفت "خلية الإعلام الحربي" عن انتفاض العشائر الساكنة على طريق معمل الأسمدة باتجاه جبل مكحول في صلاح الدين ضد تنظيم داعش الإرهابي. **وقالت الخلية في بيان لها،** إنّ "العشائر الأصيلة الساكنة على طريق معمل الأسمدة باتجاه جبل مكحول انتفضت ضدّ عصابات داعش الإرهابي، وقتلت عشرات الهاربين من مصفى بيجي." **وأشار البيان الذي تلقّت "العربية.نت" نسخة منه، اليوم الخميس،** إلى أنّ "الاتصالات الواردة من أهالي مناطق الشرقاط، تفيد باستبشارهم خيرًا بالانتصار النهائي في صلاح الدين، وإعلانهم الاستعداد للتصدي لعصابات داعش." وفي سياق متصل، أفادت الخلية انّ "القوات الأمنية والحشد الشعبي تسيطران على معمل الزيوت بالقرب من الفتحة شرق مصفى بيجي "، مؤكّدة "تحرير معمل الأسمدة وقطع طريق الموصل- شمال بيجي."

في المثال الثاني ـ على عكس المثال الأول ـ كشف الخبر عن الكيفية التي حصل بها على معلوماته الخبرية، وهي بيان صحفي أرسل من قبل "خلية الإعلام الحربي" إلى موقع "العربية نت". إلا أن الخبر لم يكشف عن ماهية وكنية الجهة التي نشرت البيان، مكتفيًا بنشر اسمها فقط "خلية الإعلام الحربي". فما طبيعة هذه الخلية؟ هل هي تابعة للجيش العراقي؟ أم للحشد الشعبي؟ أم أنها خلية إعلامية مستقلة بذاتها؟ الإجابة عن هذه

الأسئلة تظل تخمينية مهما كانت، ولا يقطع الشّكّ بها إلا من خلال ذكر الجهة التابعة لها ذكرًا صريحًا. فحتى يحكم المتلقّي على الحقائق الخبرية يحتاج إلى ما تسميها المصادر العلمية بـ"المعلومات التي تزيد الثقة بالمصدر"، إلا أنّ غياب هذه المعلومات عن مصدر الخبر هذا، أضعف من مصداقيته. فإن كانت "خلية الإعلام الحربي" هي جزء من خلايا الجيش العراقي والحشد الشعبي (وهي بالفعل كذلك)، يعني هذا أنها منحازة لطرف الجيش وتمثل مصالحه. فعدم الكشف عن الجهة التي تنتمي إليها "خلية الإعلام الحربي" يُفهم على أنه محاولة لإلباسها ثوب الحياد، وهو ما يمكن اعتباره تزويرًا للمصادر ومن ثَم للحقائق الإخبارية، سواء كان هذا الأمر مقصودًا بعينه أم غير مقصود.

الكشف عن نقاط الضعف في جمع المعلومات:

لا يستطيع الصّحفيون دائمًا جمع كلّ المعلومات الخبرية التي يحتاجونها لكمال موضوعهم الخبري لأسباب مختلفة، ففي هذه الحالة يجب على الصحفي الإشارة في رسالته الإخبارية إلى نقاط الضعف هذه. ولا يعني ذلك أنّ الصحفي مقصّر في عمله، بل يعني أنه يتحرى جمع الحقائق قدر استطاعته، وأنه يكشف للمتلقي سبب عدم اكتمال عناصر تقريره الإخباري.

من نقاط الضعف الدارجة في عملية توثيق المصادر في وسائل الإعلام تحدث عندما يرفض المصدر ذكر اسمه صراحة لأسباب خاصة. ففي هذه الحالة يتعين على الصحفي إخبار المتلقي بذلك وكشف السبب الذي يمنعه من ذكر اسمه صراحة، إذ أنّ تكرار استخدام مصادر مجهولة الأسماء بكثرة يمكن أن يضع مصداقية الوسيلة الإعلامية على المحك، لهذا يرى تشونكه Zschunke ضرورة التزام الصحفيين بالإفصاح عن أسماء مصادرهم واستثنى من ذلك ثلاث حالات:

"من مصلحة الصحفيين حماية مصادر معلوماتهم من عواقب وخيمة. لكن ولصالح مصداقية الصحفيين الذاتية يتعين عليهم اللجوء إلى استخدام مصادر مجهولة بأقل درجة ممكنة وفي ثلاث حالات فقط:

١. *إذا تعلق الأمر بحقائق قيمة تستحق النشر وليس بآراء.*
٢. *إذا أصرّ المصدر على عدم الكشف عن هويته.*
٣. *إن لم يكن ممكنًا الحصول على المعلومة من طريق آخر."* [٢٣]

من العبارات التي يستخدمها الصّحفيون عندما لا يرغبون في ذكر أسماء مصادرهم صراحة، هذه المجموعة من العبارات: دوائر مطلعة، مصادر مطلعة، خبراء، المراقبون، مصادر موثوقة، مصادر مطلعة، مصادر قريبة من أصحاب القرار، تقارير رسمية، مصادر رسمية، مؤشرات، مؤشرات جديرة بالثقة، مصادر عليمة، يقول البعض، عبر وسيط.

في المثال التالي تقرير نشرته قناة الجزيرة في ١٩.١٠.٢٠١٥ على موقعها الإلكتروني بعنوان "حياة أطباء نينوى تحت تهديد تنظيم الدولة" (نص التقرير موجود في نهاية هذا الفصل) رفض فيه أحد الأطباء الكشف عن اسمه صراحة، فأشار الموقع إلى ذلك صراحة، مع ذكر سبب رفض الاسم:**"رفض الكشف عن اسمه خوفًا من ملاحقة تنظيم الدولة له "**. أن يحمي الصحفي مصدر معلوماته أمر كفلته له قوانين كثير من الدول، وهو من الأسس الأخلاقية والمهنية التي يتعين على الصحفي الالتزام بها. إلا أن ما كشفه الخبر عن طريقة استقاء المعلومات يثير كثيرًا من الشكوك. إذ وردت في الخبر الجملة التالية:"حياتنا مهددة ونعمل بظروف قاهرة"، **بهذه الكلمات بدأ طبيب جراح يعمل في إحدى مستشفيات محافظة نينوى** (...) **حديثه عبر وسيط**، مشيرًا إلى أن الوضع الصحي في المدينة سيئ للغاية...". إذ يُفهم من هذه الجملة أن الصحفي لم يستق معلوماته مباشرة من طبيب يعمل في مستشفيات محافظة نينوى بل **"عبر وسيط"**، وهذا غريب، خصوصًا أن كاتب الخبر اقتبس من كلام "الوسيط" المزعوم اقتباسًا مباشرًا وكأنه كلام الطبيب نفسه وبصيغة ضمير المتحدث:**"حياتنا** مهددة **ونعمل بظروف قاهرة"**، كما أنّ جميع أفعال الخطاب الدالة على عبارات الاقتباس تشير جميعها إلى كلام الطبيب مباشرة:

- "مشيرًا إلى أن....
- وأكد أن العمل... وفقًا للطبيب.
- وقال الطبيب إن...
- ولفت إلا أن...
- مضيفًا أن..."[٢٤]

أن يكشف كاتب التقرير الإخباري على أن المعلومات التي حصل عليها من الطبيب كانت عبر وسيط، يُعد أمرًا جيدًا وهو من الشفافية، إلا أنّ إرجاعه المعلومات الخبرية إلى الطبيب مباشرة، وليس إلى كلام الوسيط، وتزوير الاقتباسات وكأنها خارجة من فم الطبيب مباشرة، وبناء التقرير كله على ذلك، يثير كثيرًا من الشكوك حول نية الكاتب من نشر هذه المعلومات وغرضه منها. وهذا الأمر يجعلنا نتساءل: هل قام كاتب

المقال بالفعل بالحديث مع وسيط؟ أم أنه تحدث مع طبيب وأراد بالإشارة إلى الوسيط حماية الطبيب أكثر؟ أم أن كاتب المقال لم يقابل أحدًا أصلاً، لا الطبيب ولا الوسيط؟ وأنّ المعلومات التي أوردها ملفقة، وأن الغرض منها تشويه صورة (تنظيم الدولة الإسلامية)؟ أم أنّ إشارته للوسيط جاءت لتبرر المعلومة التي تشير إلى أن (تنظيم الدولة) يمنع الأطباء من السفر وأنهم تحت رقابة دائمة؟ إذ وردت في التقرير الجملة التالية: **"ولفت إلى أن غالبية الأطباء ممنوعون من السفر وتحت رقابة دائمة"؟** أم أنّ هذه المعلومة نفسها ملفقة؟ فقد ذكر الكاتب في تقريره ما يلي" **وكان تنظيم الدولة قد أمهل الكوادر الطبية والموظفين في الموصل ممن غادروها حتى منتصف شهر يونيو/حزيران الماضي للعودة إليها، مهددًا المخالفين بمصادرة جميع أموالهم ومعاملتهم كـ"مرتدين"** من دون أن يكشف عن الكيفية التي استقى منها معلومته هذه، ولم يذكر وقت حدوث ذلك. كأن يشير مثلاً إلى أنّ قرار الإمهال نشر اليوم في بيان للتنظيم أو أذيع اليوم عبر الإذاعة (إن كانت لديهم إذاعة)؟ حتى يتمكن القارئ من الرجوع إلى المصدر الأولي لهذه المعلومة والتأكد من صحتها.

كل هذه الأسئلة أثيرت بسبب غياب الشفافية عند التعامل مع مصادر الحقائق الخبرية وبسبب عدم إرجاع الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة إلى أصحابها.

إنّ السبب الرئيس في ضرورة ذكر مصادر الحقائق الإخبارية وذكر المعلومات التي تبّين وثوقيتها هو إظهار نزاهة المؤسسة الإعلامية وحرفيتها، وحتى تُخلي مسؤوليتها من مضامين معلومات مصادرها. فإن كانت المؤسسة غير مسؤولة عن مضامين المعلومات، فهي بلا شك مسؤولة كل المسؤولية عن التأكد من صدقيتها وكيفية تبيان ذلك باحترافية للمتلقي.

الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة ١٩.١٠.٢٠١٥[٢٥]
تعيش في العراق محافظة نينوى –التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤- حالة تدهور حادة في الخدمات الصحية، ويلقي أطباء باللائمة على التنظيم والظروف الصعبة التي فرضها عليهم، بينما يرفض أنصار التنظيم هذه الاتهامات. "حياتنا مهددة ونعمل بظروف قاهرة"، بهذه الكلمات بدأ طبيب جراح يعمل في إحدى مستشفيات محافظة نينوى - **رفض الكشف عن اسمه خوفا من ملاحقة تنظيم الدولة له-** **حديثه عبر وسيط**، مشيراً إلى أنّ الوضع الصّحيّ في المدينة سيئ للغاية، مما يضطرهم للعمل بظروف استثنائية غالبا تحت التهديد. وأكد أنّ العمل في الدوائر الصحية بات وفقا لنظام التمويل الذاتي، بعدما تعرضت مصادر التنظيم إلى كارثة حقيقية سببت نقصا حادا في موارده، وفقا للطبيب.

وكان تنظيم الدولة قد أمهل الكوادر الطبية والموظفين في الموصل ممن غادروها حتى منتصف شهر يونيو/حزيران الماضي للعودة إليها، مهددا المخالفين بمصادرة جميع أموالهم ومعاملتهم كـ"مرتدين".

وقال الطبيب: إن القطاع الصحي يشهد أزمة حقيقية سواء لكوادره الطبية التي باتت تعمل بأجور رمزية أو للنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات، ولفت إلى أن غالبية الأطباء ممنوعون من السفر وتحت رقابة دائمة، مضيفا أنّ المؤسسات الصّحية تخلو تماما من اللقاحات الموسمية وأدوية الأمراض المزمنة، مما أدى إلى تفاقم الأمراض لدى بعض الأطفال وكبار السن.

تعذر الوصول لمصادر في تنظيم الدولة للتعليق على شهادة الطبيب، في ما يرى مؤيدو التنظيم أنّ الوضع الصّحي في العراق كله متردٍ وليس فقط في مناطق سيطرة التنظيم، وهو أمر كان أحد مسببات حركات الاحتجاج التي شهدتها مدن عراقية، وأنّ إلقاء اللوم على التنظيم يغفل الحرب التي يتعرض لها من قبل الحكومة العراقية والتحالف الدّوليّ.

تقييم مدى صدقية المصادر:

تكتسب وسائل الإعلام مع الزمن خبرة من خلال تعاملها اليومي مع المصادر الخبرية تمكنها من تقييم هذه المصادر. هذه الخبرة غالبًا ما تنتج من خلال اعتماد الوسيلة الإعلامية على أكثر من مصدر لاستقاء معلوماتها. فلو اعتمدت على جهة واحدة ـ منها المصادر الرسمية مثلاً ـ فإنها بلا شك لن تصل إلى هذه المهارة في تقييم صدقيّة المصادر، إذ إنّ التنوع في المصادر ـ وخاصة إن كانت متضاربة ـ يمُكّن الوسيلة الإعلامية من إسقاط معلومات المصادر المتضاربة على أرض الواقع، وكلما تكرر مع الزمن عدم صدقية بعض المصادر، أو تبيّن أن معلوماتها مخالفة للواقع الحقيقي باستمرار، تكونت لدى الوسيلة الإعلامية حقيقة مفادها أن هذه المصادر غير موثوق فيها. والسؤال المطروح الآن: ما دور الوسيلة الإعلامية عندما تتكون لديها هذه القناعة؟ هل تتخلى عنها؟ أم تظل تستقي منها معلوماتها، رغم علمها بعدم صدقيتها؟

الإبقاء على التعامل مع المصادر غير الموثوق فيها يختلف بحسب طبيعة هذه المصادر ومدى ارتباطها بالمبادئ المهنية والأخلاقية الخاصة بالعمل الإعلامي. فإن تكونت مثلاً

قناعة لدى الوسيلة الإعلامية بأن المصادر الرسمية لدولة ما غير موثوق فيها، لأي سبب من الأسباب، يصعب على الوسيلة الإعلامية التغاضي عنها وتجنبها لعدة أسباب:

أولاً: وسائل الإعلام في حاجة إلى مصدر أولي للأخبار - وإن كان ليس ذا مصداقية - حتى تقارن معلوماته بمعلومات المصادر غير الرسمية.

ثانيًا: الوسيلة الإعلامية مطالبة بالتوازن بين مواقف الأطراف المختلفة، الرسمية وغير الرسمية. وغياب المصادر الرسمية يُسهّل مثلاً اتهامها بالتحيّز أو دعم طرف ضد طرف آخر، كدعم المعارضة أو الجماعات المسلحة.

ثالثًا: من الممكن أن يسبب تغاضي الوسيلة الإعلامية عن المصادر الرسمية الحكومية الكثير من المشكلات لها، منها منعها من العمل في بلد هذا المصدر الحكومي مثلاً، أو يمكن أن يتعرض طاقمها لمضايقات هو في غنى عنها.

أما إن تبيّن أنّ مصدرًا غير رسمي هو مصدر غير موثوق فيه، عندها لن تجد الوسيلة الإعلامية كثير عناء في تجنبه وتغافله. وهذا ربما ما يفسّر كثرة استخدام المصادر الرسمية الحكومية مصادر للأخبار باستمرار رغم عدم صدقية بعضها.

ولكن يظل السؤال: ما دور وسائل الإعلام في هذه الحالة؟ الدور المتبقي أمامها هو عدم ترك هذه المصادر من دون تقييم صريح أو ضمني لها، إيجابيًّا كان أم سلبيًّا (إن كان التقييم الصريح سيجلب الكثير من المشكلات للوسيلة الإعلامية). من الأمثلة على عبارات التقييم الإيجابي لمصادر الأخبار ما يلي:

- صرح ناطق باسم الخارجية الأمريكية بأن (...)، **إلا أن مصادر أخرى أكثر دقة** مثل(...) ذكرت ...
- قال الناطق باسم الحشد الشعبي إن (...)، **إلا أن مصادر أخرى متطابقة** منها (...) ذكرت...
- **بثت وسائل إعلام رصينة** منها قناة (...)
- **انفردت** صحيفة (...) **واسعة الانتشار** في (...)

فعبارات التقييم الإيجابي توحي للمتلقي أن هناك تمييزًا بين المصادر، كأن تكون هناك مصادر دقيقة ومصادر أكثر دقة، ومصادر متضاربة ومصادر متطابقة أفضل منها، ومصادر غير جدية ولا تتحرى الدقة في عملها ومصادر أخرى رصينة، ومصادر غير معروفة للجمهور ومصادر واسعة الانتشار وأكثر شعبية. ويتعين عدم الاكتفاء بذكر التقييم

والتغاضي عن ذكر اسم المصدر (أو المصادر) صراحة. فالتقييم مرتبط دائمًا باسم المصدر، ولا يُترك لمصدر مجهول.

ومن الأمثلة على عبارات التقييم السلبي لمصادر الأخبار ما يلي:

- **ادّعى** الناطق باسم الخارجية الأمريكية بأن....
- **زعمت** صحيفة (...) بأن ....
- قال المتحدث باسم الجيش العراقي (فلان) إن...، **إلا أنّ** الناطق باسم الحكومة **نفى ذلك**...
- **لم يتم التأكد** من هذه المعلومات من مصدر محايد...

توحي عبارات التقييم السلبي للمصادر، أنّ الصحفي يشكّ بمعلومات المصدر بناء على معطيات لديه. هذه المعطيات يجب تقديمها للمتلقي وإيضاحها له في الخبر حتى يتمكن من معرفة سبب تقييم الصحفي لهذا المصدر تقييمًا سلبيًّا؛ لأنّ بعض وسائل الإعلام تستخدم عبارات التقييم السلبي للتشكيك في صدقية معلومات صحيحة لكونها نوعًا من تشويه الحقائق وقلب الأمور رأس على عقب لأغراض ومصالح ذاتية؛ سياسية أو اقتصادية أو أمنية. والمعطيات المقدمة هي التي تحدد إن كان التقييم السلبي مبررًا أم لا.

عبارات التقييم هذه بنوعيها الإيجابية والسلبية، غالبًا ما تعتمد عليها وكالات الأنباء وبعض الصحف في تقييمها لمصادرها، إلا أنها نادرة الاستخدام في نشرات الأخبار التلفزيونية. ولهذا السبب تعد نشرات الأخبار من أقل مصادر الأخبار شفافية مقارنة بالصحيفة. وهذا من المفترض العمل على تغييره.

اتباع مبدأ النسبية عند غياب المعلومة المؤكدة:

من الشفافية أيضًا تقييم صدقية المعلومات الخبرية نفسها وقياسها، وليس فقط المصادر. فإلى جانب ذكر المصادر ثمة كلمات يمكن لمحرر الأخبار من خلالها التخفيف من وقع المعلومات الخبرية، لعدم تيقنه من صحتها، وشكه بمصادرها وغياب دلائل تؤكدها بالقطعية. تبيّن هذه العبارات مدى تقدير المحرر لدرجة صدقيتها. وهي تزيد من صدقيّة نشرة الأخبار وشفافيتها وتعكس مدى دقة غرفة التحرير في التعامل مع الأخبار وحرصها على تحري درجة صدقية أخبارها، ومن هذه العبارات ما يلي:

- القاتل **المشتبه به**... (على أساس أنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته)
- من **المتوقع أن**...
- **يفترض أنه** قد تم إلقاء القبض عليه الآن...
- **يُعتقد أنه** قد قتل في الحادث...
- **يبدو أنّ** الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لم تكن سليمة...
- **من المحتمل أن** جميع من كانوا على متنها قد قتلوا...
- **من المرجح أن**...
- **الراجح أن**...
- **ربما أنه** لم يكن ...
- **على حد زعمه**....
- **على حد قوله**...
- **وفقًا للبيان**...
- **ليس من المؤكد بعد**...

كل هذه العبارات تشير إلى أن المعلومات الخبرية ليست مؤكدة بعد، وصياغة الجمل الخبرية بمساعدة هذه العبارات يعكس شفافية عمل نشرة الأخبار، ولا يمكن اعتبارها ضعفًا في عمل المحررين، بحجة أنه من المفترض تقديم معلومات مؤكدة للمتلقي دائماً[٢٦]. بل على العكس إن مثل هذه العبارات تعطي انطباعًا على صدقية التعاطي مع المعلومات الخبرية، كما أنها يمكن أن تحفظ ماء وجه الصحفي، فإن قدّم الصحفي معلومة خبرية غير مؤكدة بعد، على أنها مؤكدة، عندها سيضطر إلى تصليحها، وإن تكرر هذا الأمر مرات عدة، يمكن أن يفقد الصحفي ثقة الجمهور به ومن ثم بمؤسسته الإعلامية.

الكشف عن الجهة المنتجة للرسالة الإعلامية:

أحيانًا ما تصل غرفة الأخبار مواد إعلامية منتجة من جهات خارجية بعيدة عنها، مثل مكاتب العلاقات العامة للوزارات الحكومية أو الجهات الأمنية المختلفة. وعادة لا تملك الوسيلة الإعلامية خيارًا غير نشرها، على الرغم من ذلك يتعين على الوسيلة الإعلامية ـ لكونها نوعًا من الشفافية ـ الإشارة إلى الجهة المنتجة لها. هذه المواد لا تسعى المحطة نفسها للبحث عنها ولا تضطر إليها اضطرارًا، بل تدفع إلى بثها كما هي من قبل تلك الجهات. الإشارة إلى مصدرها يجب أن يتم بصريًّا وسمعيًّا.[٢٧]

تجسيد مصادر المادة المصورة ودرجة آنيتها على الشاشة:

لا تتكون نشرة الأخبار التلفزيونية من نصوص فقط، بل من صور ثابتة ومتحركة، سواء كانت واقعية أم مركبة أم تحاكي الواقع. هذه الصور تصل إلى نشرة الأخبار من مصادر عدة. تعدد المصادر يعني ضرورة توثيقها توثيقاً شفافاً يلاحظه المشاهد. حتى تكتمل دائرة الشفافية في نشرة الأخبار يتعين تطبيقها أيضًا على الصورة، تمامًا مثل تطبيقها على النص الإخباري. يمكن تصنيف مصادر المواد الصورية تحت عدة تصنيفات؛ فمن ناحية مصدرها تقسم إلى مواد مصورة تقليدية ومواد مصورة غير تقليدية، ومن الناحية الزمنية إلى مواد مصورة آنية وأرشيفية، ومن الناحية النوعية إلى مواد مصورة متحركة وثابتة ومركبة ومحاكية للواقع.

مصادر المواد المصورة التقليدية:

- **المواد المصورة من وكالات الأنباء العالمية:** هي المصدر الرئيس لكثير من أخبار نشرة الأخبار التلفزيونية. توفر وكالات الأنباء بالإضافة إلى المواد المصورة المتحركة صورًا ثابتة وكذلك النصوص الصحفية المرافقة لها. ميزة هذه المواد أنها متوفرة دائمًا مقابل اشتراك سنوي، وخدمتها متوفرة على مدار الساعة. وأهم سلبية في هذه المواد المصورة أنها صور منتقاة وفق أسس وطرق تحرير خاصة بوكالة الأنباء المعنية وليس وفق أسس وطرق تحرير المحطة التلفزيونية نفسها، فلا تمتلك غرفة التحرير سوى التعامل معها كما هي، فلا تستطيع إطالة لقطاتها مثلاً، ولا اختيار زوايا تصويرها، فتظل مرهونة لها. كما لا يمكن للمحطة التأكد من دقتها لعدم مشاركة المحطة في إنتاجها. هذه المواد المصورة لا تحتاج عادة إلى توثيق بالإشارة إلى مصدرها على الشاشة، كونها مصادر إعلامية معروفة ودارجة.
- **مواد مصورة من إنتاج المحطة نفسها:** هي المصدر الثاني الرئيس للمواد المصورة في نشرة الأخبار. وميزتها الحسنة أنّ المراسل الصحفي، سواء كان داخل البلد أو خارجها، هو الذي يشرف على إنتاجها بنفسه بمساعدة فريق عمله، ومن ثم يعرف كيفية إنتاجها والتعامل معها. هذه المواد المصورة لا تحتاج إلى توثيق بالإشارة إلى مصدرها على الشاشة. لكن يمكن للمحطة أن تشير إلى مصدر صورها إن كانت صورًا حصرية ومميزة. الإشارة إلى هذه النوعية من المواد الإعلامية تعد دعاية للمحطة نفسها. والخطورة تكمن هنا إن زاد الأمر عن حده، عندها تبدو القناة الإعلامية غير واثقة من نفسها.

مصادر مواد مصورة غير تقليدية:

- **مواد مصورة من محطات وتلفزيونات أخرى:** لا يمكن دائمًا للمحطة التلفزيونية الوصول إلى جميع مناطق الأحداث الساخنة في العالم، لهذا تضطر أحيانًا للجوء إلى "زميلاتها" من المحطات الأخرى لتقتبس منها بعض الصور عن الأحداث. هذه الصور يمكن أن تحصل عليها المحطة نفسها من خلال مراقبتها للمحطات التلفزيونية المهمة الأخرى وتسجيل برامجها لأخذ صور منها عند الحاجة،[٢٨] أو من موقعها في الإنترنت، أو أن تشتري منها موادّ إعلامية مصورة، أو أنّ وكالات الأنباء نفسها تفعل ذلك وتوفرها للمحطات التلفزيونية الأخرى، ومن الشفافية الإعلامية توثيق مصادر هذه الصور.

مادة مصورة حصرية اقتبستها نشرة الأخبار الألمانية تاغيس شاو Tagesschau من محطة "TR1" الفرنسية

- **مواد مصورة من جهات غير إعلامية معروفة:** مثل مكاتب العلاقات العامة للحكومات والجيش والشركات الحكومية والخاصة، والجماعات المسلحة بأنواعها. هذه المصادر تروج من حين إلى آخر لنشاطاتها المتعددة ومواقفها وآرائها من الأحداث والقضايا العامة عبر إنتاج مواد إعلامية مصوّرة تكون جاهزة للبث بالكامل أو جزئيًّا. بعض هذه المصادر تكون متعاونة مع وسائل الإعلام عبر تفاهم مسبق،[٢٩] وبعضها ترفض الحديث مع وسائل الإعلام إلا عبر تقديم مادتها الإعلامية الخاصة بها لها للاقتباس منها، وبعضها ترسل موادها المصورة إلى المحطة التلفزيونية بطرق غير مباشرة على أمل نشرها كما هي[٣٠]. وبعضها الآخر ينشر مواده المصورة عبر الإنترنت في صفحات خاصة به أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي

العامة[٣١]، فتعمد المحطة التلفزيونية إلى البحث عنها والاقتباس منها. عادة ما تلجأ وسائل الإعلام إلى هذا النوع الأخير من المصادر المصورة غير التقليدية عندما لا تجد إمكانية للحصول عليها بنفسها. معظم هذه المواد المصورة ـ إن لم تكن جميعها ـ ترويجية ودعائية بامتياز، سواء كانت من مصادر حكومية رسمية أم غير رسمية.

- مصادر المواد المصورة هذه يجب الإشارة إليها بوضوح على الشاشة وكذلك في النص الإخباري نفسه (حتى تكون الإشارة بصرية وسمعية في الآن ذاته[٣٢]). من الأمثلة على توثيق المصادر الإخبارية غير التقليدية من جهات غير إعلامية هذه المجموعة من اللقطات المقتبسة من نشرة الأخبار الألمانية تاغيس شاو Tagesschau:

مادة مصورة مشار إليها بأنها مقتبسة من فيلم دعائي لشركة إيرباص (Quelle Airbus)

مادة مصورة مشار إليها بأنها مقتبسة من وزارة الدفاع الروسية (Verteidigungsministerium Russland)

مادة مصورة مشار إليها بأنها مقتبسة من الإنترنت (Internet-Video)

مقتطف صوتي مصور مشار إليه بأنه معد من قبل الاتحاد الألماني لكرة القدم DFB

مقطع مصور مشار إليه بأن صوره التقطت بواسطة الهاتف المحمول (Quelle: Handy-Video)

هذا الأسلوب من التوثيق يبين مدى التزام نشرة الأخبار الرئيسة الألمانية بالمبادئ الأخلاقية والمهنية للعمل الإعلامي، وللأسف ما زالت وسائل الإعلام العربية ـ وخصوصاً الإخبارية المتخصصة منها ـ بعيدة كل البعد عن الشفافية في تعاملها مع مصادرها المصورة بهذه الدقة.

مادة مصورة لقناة الجزيرة الإخبارية مقتبسة من الإنترنت متروكة من دون الإشارة إلى مصدرها والجهة المروجة لها لا في النص ولا على الصورة.

مادة مصورة لقناة الجزيرة الإخبارية مقتبسة من الإنترنت متروكة من دون الإشارة إلى مصدرها والجهة المروجة لها

الخطورة عند نشر هذه المواد المصورة من دون الإشارة إلى مصادرها صراحة (سمعيًّا وبصريًّا) هو وقوع المحطة التلفزيونية في فخ الترويج لمواد إعلامية دعائية، تساعد على تشويه الحقائق في عقل المتلقي. فلا يصح أن تُغلّب الرغبة الشديدة في البحث عن مواد

مصورة لأحداث مهمة وخطيرة، على تفحّص المواد الإعلامية وإرجاعها إلى مصادرها. فعلى الرغم من أنّ غالبية هذه المواد مُروسّة بشعار الجهة المروجة لها، إلا أنها تظل مجهولة للكثيرين من المشاهدين. فليس جميع المشاهدين يعرفون - مثلاً - أن وكالة سانا Sana (التي اقتبست منها قناة الجزيرة مواد مصورة في الصورة الظاهرة أعلاه) هي وكالة تابعة للنظام السوري. على الصحفي أن يضع نفسه مكان "المواطن المطلع" الراغب في معرفة المزيد من المعلومات عن مصادر المعلومات حتى يساعده في بناء صورته الخاصة عن الأحداث بأفضل أسلوب ممكن، وألّا يتوهم أن ما يعرفه هو، يعرفه جميع المشاهدين أيضًا.

المواد المصورة الآنية والأرشيفية:

من الناحية الزمنية تقسم المواد المصورة إلى آنية حديثة وأرشيفية. ومن المفترض أن تبث نشرات الأخبار مواد مصورة آنية في نشرات أخبارها اليومية التزامًا بمبدأ الآنية. والمواد المصورة الآنية هي التي التقطت في نفس يوم بثها، وكل مادة سبق أن أنتجت قبل اليوم الآني، تُعد مادة غير آنية، ويتعيّن على محرري نشرة الأخبار إبراز ذلك للمشاهد. فالمادة المصورة التي أنتجت يوم أمس يجب الإشارة إلى ذلك على الشاشة بإضافة كلمة (أمس) عليها، وإن كانت المادة المصورة أقدم من ذلك يجب الإشارة إلى ذلك على الشاشة على أنها من الأرشيف وكتابة كلمة (أرشيف) عليها. هذا الأمر يرفع من مصداقية نشرة الأخبار من ثلاث نواح:

- أولاً: الكشف عن طريقة إنتاج ودرجة آنية المواد المصورة يعكس مدى التزام نشرة الأخبار بالشفافية وحرصها عليها.
- ثانيًا: المحافظة على ركن الآنية المقدّس بهذه الدقة يرفع من جودة الأخبار.
- ثالثًا: الإشارة إلى الدرجات المختلفة لآنية المواد المصورة على الشاشة تبرئ النشرة الإخبارية من تهمة التلاعب بالحقائق الإخبارية والتزوير فيها، عبر الترويج لمواد مصورة قديمة على أنها حديثة.

من الأمثلة الجيدة على التعامل مع مصادر المواد المصورة وفقًا لدرجة آنيتها هذه المجموعة من اللقطات المقتبسة من نشرة الأخبار الألمانية Tagesschau:

(١) هذه لقطة مشار إليها بأنها مقتبسة من الإنترنت (Internet-Video)

(٢) عندما أعيد اقتباسها في اليوم التالي أضيفت إلى الصورة كلمة (Gestern) والتي تعني يوم أمس!

هذه لقطة مشار إليها بأنها من الأرشيف (Archiv)

حتى الصورة الفوتغرافية في خلفية الشاشة يشار إلى أنها أرشيفية إن كانت كذلك، كما هو ظاهر في الصورة.

هذا النوع من التوثيق يمكن تطويره أكثر واستخدام مؤثرات بصرية دارجة في عالم الإخراج السينمائي للدلالة على قدم المشهد المصوّر. فالصور الأرشيفية يمكن إظهارها أيضًا باللونين الأبيض والأسود، سواء ظهرت في شكل صور ثابتة في خلفية الأستوديو، أو في شكل مقاطع مصوّرة في التقارير الإخبارية. بهذه الطريقة لا يُكتَفى بتمييز المقطع المصور الأرشيفي عن الصور الآنية بالكتابة على الشاشة وبالتعليق السمعي (إن كان ضروريًّا) عليها فحسب، بل يمكن تمييزها أيضًا بصريًّا بإظهارها باللونين الأبيض والأسود. وعندها يسهل على المشاهد ملاحظة الفرق في درجة آنية المقاطع المصورة.

لم تغفل نشرة الأخبار الألمانية عن استخدام تأثير اللونين الأبيض والأسود في نشراتها، ولكنها تستخدمه للدلالة على موت شخصية اعتبارية، كما هو ظاهر في هذه الصورة:

الصورة الظاهرة خلف قارئة نشرة الأخبار تظهر مدرب كرة القدم الألماني ديتمار كرامر باللونين الأبيض والأسود بعد الإعلان عن وفاته

المواد الصورية الثابتة والمركبة والجرافيكس والمحاكية للواقع:

الصور الثابتة هي الصور الإخبارية الفوتوغرافية التي تستخدم في نشرة الأخبار على هيئات عدة، كأن تستخدم خلفيةً للخبر توضع على الشاشة خلف المذيع أو جانبه. أو تستخدم خلفيةً لنص مقتبس على الشاشة، وأحيانًا ما تستخدم أيضًا في بعض التقارير الإخبارية نفسها لتغطية النقص في المواد المصورة (يمكن أن تظهر ثابتة أو يجري إدخال تأثيرات حركية عليها لتناسب المقاطع المتحركة في التقرير المصوّر). مصدر هذه الصور قد يكون وكالات الأنباء العالمية، أو من أرشيف المحطة الإعلامية، وقد تكون مستخرجة من مادة فيلمية مصورة، جرى اقتباسها من مقاطع مصورة ثم جرى معالجتها بتقنية الحاسوب، كما يمكن أن تكون مقتبسة من وسائل إعلام أخرى أو من جهات رسمية وأمنية.

هذه الصور لا تحتاج إلى توثيق لمصدرها، إن كانت من مصادر إعلامية معروفة كوكالات الأنباء العالمية. أما إن كانت من أرشيف المحطة وتظهر صورة شخصية عندها سيتحسن الإشارة إلى آنيتها، كما وضحنا في الفقرة السابقة. أما الصور المقتبسة من وسائل إعلام أخرى أو من مصادر غير دارجة (مؤسسات حزبية، جهات أمنية، إنترنت ...) فيجب توثيق مصدرها وتاريخ إنتاجها إن أمكن، حتى تحافظ نشرة الأخبار على حياديتها ومصداقيتها، ولا تتهم بالتحيز لأي جهة كانت، رسمية أم غير رسمية، أو تتهم بأنها مجرد بوق إعلامي لجهة ما.

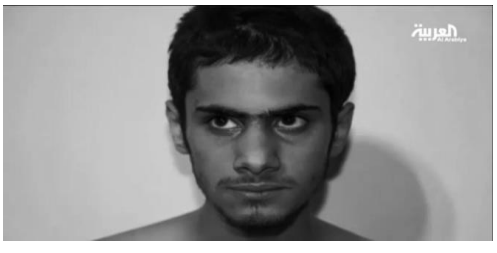

هاتان صورتان ثابتتان بثتهما قناة العربية[٣٣] في ١٦.٠٩.٢٠١٥ في أحد تقاريرها المصورة، تظهران شقيقين سعوديين ألقي القبض عليهما بتهمة حيازة أسلحة ومتفجرات. ظهرت الصورتان بلا إشارة إلى مصدرهما (المرجح أن مصدرهما جهات أمنية، لظهورهما عاريي الصدر)

أما الصور المركبة فهي صور ثابتة غير واقعية مجمعة أجزاؤها من عدة صور واقعية توضع عادة خلف المذيع أو جانبه على الشاشة. الغرض منها إيصال الفكرة الخبرية بطريقة رمزية. خطورة هذا النوع من الصور أنه يمكن أن يكشف عن رأي أو موقف المحطة من الخبر أو القضية الإعلامية المطروحة. كما أنه ليس من المؤكد أن يفهم جميع المشاهدين الفكرة من ورائها بصورة متساوية بسبب رمزيتها. هذا النوع من الصور الإخبارية لا يحتاج إلى توثيق لمصدرها، فمصدرها هو القسم الفني للمحطة الإعلامية نفسها، إلا أنها تحتاج إلى عنوان نصي يوضع أسفل منها ليعطيها معنى محددًا واحدًا، وحتى لا يشطح ذهن المشاهد إلى أفكار تخالف المقصود من وضع هذه الصورة المركبة.

هذه لقطة مقتبسة من نشرة حصاد اليوم الإخباري تعود إلى عام ٢٠٠٢، تظهر في الخلفية صورة مركبة تجمع بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون وبينهما وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، ومن خلفهم تظهر صورة لطفل فلسطيني غارق بدمائه. الصورة المركبة ترمز إلى المحادثات التي يجريها باول لتقريب وجهات النظر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على خلفية الصراع الدموي بينهما (انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام ٢٠٠٠).

أما صور الجرافيكس فهي متعددة الوظائف، ومن أهم استخداماتها عرض اقتباسات من أقوال السياسيين أو من البيانات والقرارات السياسية النصية. وفي هذه الحالة يجب الإشارة إلى مصدر الاقتباس بوضوح على الشاشة، وإرفاقه بتاريخ الإدلاء به إن لم يكن آنيًّا.

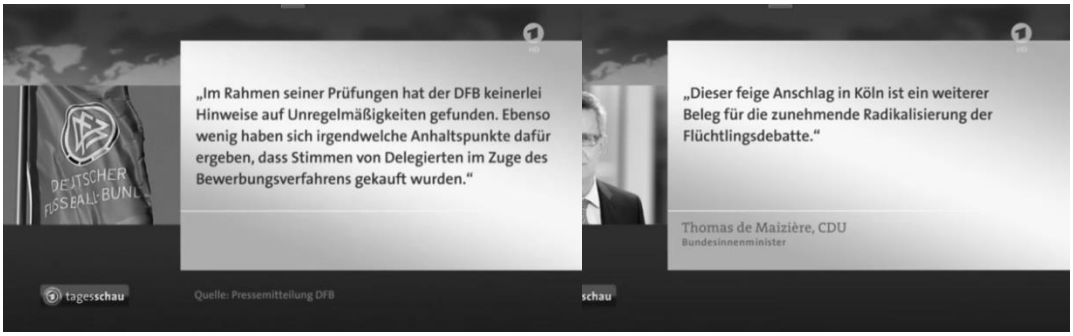

هذا اقتباس مباشر لوزير الداخلية الألماني كما ظهر في نشرة تاغيس شاو الألمانية وإلى جانبه صورة ثابتة للوزير. اسم الوزير ومسماه الوظيفي ظهرا في أسفل الاقتباس. كما وضع الاقتباس بين علامتي تنصيص حتى يفهم المشاهد أنه اقتباس مباشر.

هذا اقتباس مباشر آخر من بيان صحفي لاتحاد كرة القدم الألماني. ظهر مصدر الاقتباس واضحًا في أسفله وكذلك الطريقة التي أعلن فيها عنه (بيان صحفي)، وإلى جانبه وضع علم عليه شعار واسم الاتحاد.

أما قناة الجزيرة فيبدو أنها تفضل الاقتباس غير المباشر من النصوص، ولا تهتم كثيرًا في توثيق الطريقة التي أعلن من خلالها عن الاقتباس خطيًّا على الشاشة.

في هاتين الصورتين يظهر نص مقتبس من بيان صحفي صادر عن مجلس قيادة المقاومة في المناطق الوسطى باليمن. الصورة وحدها لا توضح إن كان الاقتباس مباشرًا أم غير مباشر، كما لا توجد أي إشارة إلى أنّ النّصّ مقتبس من بيان صحفي. الإشارة إلى ذلك كانت في النص المقروء فقط.

الخلاصة:

هذه المقالة بينت ـ ولو مبدئيًّا ـ أنّ مبدأ الشفافية الإعلامية ليس مجرد شعار يرفع فحسب، وأن مسألة تطبيقه عمليًّا ليس أمرًا بعيد المنال، بل هو ممكن إن تدرب عليه صحفيو نشرات الأخبار التلفزيونية وإعلاميوها وفنيوها ومارسوه في عملهم اليومي. وهو مبدأ ـ بلا شك ـ سيرفع من جودة نشرات الأخبار العربية من حيث المحتوى والشكل ويجعلها قادرة على المنافسة محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

الهوامش

[١] قسّم William A. Rugh عام ١٩٧٩ الصحافة العربية آنذاك إلى ثلاثة أصناف: صحافة التعبئة أو التوجيه، وصحافة الموالاة والصحافة التعددية. هذا التقسيم يمكن إسقاطه اليوم أيضًا على الإعلام العربي بأنواعه المختلفة. للمزيد عن هذا الموضوع انظر:

Hafez, Kai (1999): zwischen Globalisierung und "Beduinisierung".Massenmedien im gesellschaftlichen Wandel der arabischen Welt. In: Institut für Auslandsbeziehungen e.V. (Hg.): ifa, Dokumente, 3. Deutsch-arabischer Mediendailog in Rabat /Marokko . Stuttgart: (?). S. 3-9.

[2] Fall/Winter 2001, Sheikh Hamad bin Thamer Al Thani. Interview v. Abdallah Schleifer/SarahSullivan. In: Transnational Broadcasting Studies, No. 7, zit. n. Zayani 2005: S.8.

[٣] الترجمة:"وزارة الإعلام هي الوزارة التي تراقب وسائل الإعلام، سواء كانت تلفزيونية أو إذاعية أو صحفية. ونحن لا نعتقد بأن لوزارة الإعلام أي دور إيجابي يمكن أن تلعبه في مشاريعنا الإعلامية المستقبلية". ترجمة كاتب الدراسة.

[٤] عمر، أحمد مختار. معجم اللغة العربية المعاصرة. ط١. القاهرة: عالم الكتب: ٢٠٠٨. ص ١٢١٨.

[5] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/280899. تاريخ المشاهدة: ٢٨.١٠.٢٠١٥

[٦] هذا ما أعكف حاليًّا على البحث فيه وتحديده.

[7] Muckenhaupt, Manfred (2000): Fernsehnachrichten gestern und heute. Tübingen: Narr. S.74.

[8] Siegfried Weischenberg: Nachrichtenschreiben. Journalistische Praxis zum Studium und Selbststudium, Opladen 21990, S. 216.

[9] Häusermann, J., & Käppeli, H. (1986). Rhetorik für Radio und Fernsehen (2. Aufl. 1994). Aarau/Frankfurt am Main: Sauerländer. S 176.

[10] Häusermann, S 176.

[11] http://www.youtube.com/watch?v=i1T2L5as1CY. 20.12.2014 : تاريخ البث

[12] Alfred Schütz: Der gut informierte Bürger. Ein Versuch über die soziale Verteilung des Wissens, in: ders.: Gesammelte Aufsätze, Band 2: Studien zur soziologischen Theorie, hrsg. v. Arvid Brodersen, Den Haag 1972, S. 85-101, S. 97f.

[13] Schütz (1972), S. 87f.

[14] Schütz (1972), S. 88.

[15] Schütz (1972), S. 97.

[16] Hans Wagner: Der schlecht informierte Bürger. Zur Phänomenologie des Informationsverhaltens und dessen möglicher Steuerung. Festvortrag zur Akademischen Feier für Heinz Starkulla am 18. Februar 1988, o.O. (unveröffentlichtes Manuskript), S. 9f.

[17] Schütz (1972), S. 98f.

[18] Hans Wagner: Journalismus I: Auftrag. Gesammelte Beiträge zur Journalismustheorie, Erlangen 1995, S. 199.

[19] http://www.aljazeera.net/news/sport/2015/10/16/ .١٦.١٠.٢٠١٥ تاريخ المشاهدة:

[٢٠] هذه النظرية تقول بأن ما تضعه وسائل الإعلام على سلم أولوياتها من أخبار وقضايا إعلامية، ينتقل بدوره إلى أجندة وسلم أولويات واهتمامات الجمهور.

[٢١] قناة الجزيرة، نشرة حصاد اليوم ٢٢.٠٧.٢٠٠٥.

[٢٢] موقع قناة العربية على الإنترنت في تاريخ: ١٥.١٠.٢٠١٥ : http://ara.tv/gzm7a

[23] Zschunke, Peter: Agentur-Journalismus. Nachrichtenschreiben im Sekundentakt, München 1994. S. 127.

[٢٤] انظر نص التقرير الإخباري في الأسفل.

[25] http://www.aljazeera.net/news/healthmedicine/2015/10/19 . تاريخ المشاهدة: ١٩.١٠.٢٠١٥.

[٢٦] هذا ما كان يردده بعض من تدربت على أيديهم فنون الكتابة الصحفية من أصحاب مدرسة الأنجلوساكسونية في الإعلام.

[٢٧] خلال عملي في تلفزيون الدويتشه فيله الألماني وصلنا عام ٢٠٠٦ تقرير ـ مجهول المصدر ـ طوله حوالي سبع دقائق عن طبيعة الحرب الأمريكية في العراق. التقرير نفسه بث أيضًا في قنوات عالمية كثيرة منها CNN وقناة العربية والجزيرة. قناة الجزيرة أعادت بثه بعد إجراء بعض التعديلات عليه. لم تذكر أي من هذه القنوات المصدر الحقيقي له. الراجح لدي أن مصدره كان مكتب العلاقات العامة في الجيش الأمريكي.

[٢٨] عادة ما يكون هذا النوع من الاقتباس مفيدًا للمحطة المقتبس منها، إذ غالبًا من يكون شعار المحطة ظاهرًا في الصور المقتبسة فيساعد ذلك على الترويج للقناة بين مشاهدي القنوات الأخرى. فاقتباسات المحطات التلفزيونية العالمية من قناة الجزيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمر ساعد على الترويج لها عالميًّا.

[٢٩] خلال عملي في تلفزيون الدويتشه فيله الألماني DW-TV، وهو محطة تابعة لوزارة الخارجية الألمانية، كانت تصلنا مواد إعلامية جاهزة للبث (مثل أفلام وثائقية وتقارير إخبارية) منتجة من قبل الجيش الألماني لتبث عبر القناة، نعمل على ترجمتها إلى العربية وإعادة بثها إلى المشاهد العربي.

[٣٠] من الأمثلة المشهورة على هذه الصنف من المواد المصورة هي خطابات زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن التي كانت ترسل إلى قناة الجزيرة لبثها عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

[٣١] كالمواد المصورة التي تنشرها الجماعات الإسلامية المسلحة كتنظيم الدولة الإسلامية والجيش السوري الحر.

[٣٢] ليس جميع مشاهدي نشرات الأخبار ممن يعرفون القراءة والكتابة في وطننا العربي.

[33] http://www.youtube.com/watch?v=f-HtiUpZQWQ.: 16.09.2015.